

الإشادة

فيما بين الزيدية والشافعية في اليمن

من العلاقة

بقلم

محمد حسن حسن الحسني

عفا الله عنه

مخطوطات
جمع محققون

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ / ٢٠١٧م

تنسيق وإخراج: حفظ الله عقيل

Mobial : 774373456 – 737247737

e-mail : hefdallahageel@gmail.com



رَابِطَةُ عُلَمَاءِ الْيَمَنِ

www.yemenscholars.com

رابطة علماء اليمن

<http://www.facebook.com/scholarsYemen>

info@yemenscholars.com

الموقع الإلكتروني:

فيسبوك:

البريد الإلكتروني:

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمد الشاكرين بجميع محامده كلها على جميع نعمائه كلها حمدا كثيرا طيبا مباركا كما هو أهله، والصلاة والسلام على الصفة الصافية والقودة الهادية محمد وآله خيار الوري ومنار الهدى، وارضي اللهم عن الصحابة الأخيار والتابعين لهم بإحسان .

وبعد:

فهذه رسالة صغيرة الحجم كبيرة القدر، كنت قد جمعتها في كتاب يتكلم عن تاريخ الوهاية في اليمن، يسر الله إخراجها، وكانت (الرسالة) فصلاً خاصاً في الكتاب المذكور، ونظراً لتأخر طباعة الكتاب، أحببت إخراج هذا الفصل منه لما له من فائدة كبيرة تاريخياً وواقعياً ومستقبلاً، خصوصاً في هذه الفترة الحالكة من تاريخ اليمن، وهي تدور عن العلاقة بين المذهبين السائدين في اليمن، والذين هما أكثر المذاهب اتباعاً وأوسعها انتشاراً، وهما مذهب الزيدية، المنسوب للإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب سلام الله عليهم أجمعين، ومذهب الشافعية المنسوب للإمام محمد بن إدريس الشافعي الهاشمي رضي الله عنه، وما وجد في اليمن على غير هذين المذهبين خصوصاً من الأحناف، فله حكم الشافعية، فالحكم للأغلب.

فأقول وعلى الله التكلان:

إنَّ الكلامَ عن التَّعَايشِ أو العلاقات المذهبية بين المسلمين ليس ضرباً من الافتراضات أو الخيال، أو تصور واقع غير موجود أو موهوم، ولكن ما حصل بين المسلمين من تعايش على مر العصور وعلى تعدد المشارب والأفكار كان نموذجاً جيداً، يحسن الإشادة به، ويبعث في القلوب مسالك الأمان، وطرق الأمل، واليقين بأن الأمة في خير، وأن الاختلاف سبيل من سبل التعايش والتآخي.

إنَّ النظرة المجردة لتعدد الأفكار والأنظار والتوجهات العامة والخاصة في مناحي الحياة تجلب الشتات والفرقة والخصومة، لا سيما إن شُيِّدت بقوانين وضعية، بيد أن الإسلام وضع لهذه المذاهب والأفكار والأنظار قواعد متينة للتعايش والبقاء، تخلو عنها كل المذاهب والتيارات الوضعية وتتميز، ومن فقد الثقافة الإسلامية في تأصيله وتفريعه بعدت بينه وبين الألفة والتعايش والتآخي المسافات.

ومن أمعن النظر في التاريخ يجد أن معظم الأفكار والمذاهب الوضعية لا تقوم ولا تعيش إلا على أنقاض الأخرى، ودونك الإشتراكية التي من أسسها الصراع الطبقي، وأنه لا حياة دون صراع، وغيرها من المذاهب الوضعية، لكن هذا الأمر لم يكن بين المذاهب الإسلامية مع كثرتها، وطول تاريخها، وإن وجد فلا يعد من أسس هذه المذاهب الإسلامية، ومحسب على متبنيه لا على

المذهب والإسلام هو إجتزاء لمسائل خاصة من مذهب معين سُخرت وطوّعت لخدمة خاصة..

والناظر في تاريخ المسلمين بعيدا عن سوابق الأهواء يجد أن حروب المذاهب لم تحصل إلا نزرا، ولم تأخذ مذهبية بعمومها وإنما استخدمت المذاهب لصالح من أراد تطويعها، وكانت هذه المآرب منذ الخروج على إمامة الإمام عليه عليه السلام، حيث استخدمت فيها شعارات دينية معينة لتسويق الخروج، فما أن تغيرت الأمور، وتحقق ما رسمه الخصوم وآل الحكم إليهم دون قيود، قال مقدمهم والداعي لهذا الخروج فقال: «ما قاتلكم لتصلوا ولا لتصوموا ولا لتحجوا ولا لتزكوا، وقد أعرف أنكم تفعلون ذلك، ولكن إنما قاتلكم لأتأمر عليكم، فقد أعطاني الله ذلك وأنتم كارهون»، انظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (رقم ٣١١٩٧) بتحقيق عوامة.

وهكذا ما حصل بعد ذلك من استجلاب بعض النصوص الدينية من الحكام واستغلال بعض المتصدرين من علماء المذاهب الإسلامية؛ لم تكن للمذهبية فيها وضوح أو تأييد، وإنما كان تأييد من بعض العلماء في مسائل معينة طوعها الحاكم مع بعض مريدي بلاطه، ومن أراد العيش على فتاته، في التحكم والتأمر والتأمر، على من يقف أمامهم، وتمكين البقاء على كرسي الحكم، وتسليط السيف على رقاب الخلق،

وهو ظاهر فيما حصل في مسألة خلق القرآن حينما استغلها بعض ملوك بني العباس في تصفية خصوم لهم وسجنهم، وتثبيت قواعد حكمهم، وما حصل من قضاة الأحناف من محاولة إلغاء المذهب المالكي والشافعي في مصر إرضاء للملوك، انظر بعض هذه التصرفات في «رفع الإصر» لابن حجر العسقلاني، وأخبارهم أكثر من أن تحصر.

وكذلك ما حصل فيما بعد من تصرفات الوزير الكندري في خراسان، والتي كان من بين آفاتهما أن الشافعية منعوا من صلاة الجمعة والجماعة، ومنعواهم من الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم، ولعن أئمتهم على المنابر .. الخ، في فتنة يطول الكلام عنها، وانظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١٢ / ٨٣)، و«الكامل في التاريخ» لابن الأثير (٧ / ١١٣).

وما حصل من أعمال صلاح الدين الأيوبي في مصر حين قضى على الدولة الفاطمية بعد أن كان عاملا معهم، وانظر بعض أخباره في: «اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء» (٣ / ٣٤٧).

وما حصل في المغرب من قتل الإدراسة ووقعة قلعة النسر بالتحديد من العاق موسى بت أبي العافية، حين الغى دولة الأدراسة وأعمل فيهم النهب والقتل، وانظر: هذه العظائم في «جدوة الاقتباس»، و«المسالك والمملك».

وكذلك ما حصل في التاريخ القريب من الفكر الوهابي النجدي من محاولة إقصاء الخصوم وقتلهم وهدم قبور أئمتهم، وقد دونها الوهابية أنفسهم وانظر: «عنوان المجد» وسواه، وباقي المواقف التي تحمل في مظهرها طابع المذهبية، والتاريخ ملئ بمثل هذه التصرفات، سواء في اليمن أو سواه.

وليس الكلام هنا من أجل غمط قوم ورفع آخرين، أو النظر في نقاط مظلمة في صفحة بيضاء، واستصحابها للحكم على سائر الصفحات، ولكن لصرف النظر وإبعاده عن من يريد أن يشق عصي المذهبيين في اليمن، بالبحث عن تصرفات نادرة حصلت في ظروف معينة لا يخلو منها مذهب من المذاهب الإسلامية، بيد أن الفارق كبير بين من كانت تصرفاته مبنية على الإمام العالم المتوفرة فيه شروط الإمامة العظمى، المنصوص عليها عند كل المذاهب الإسلامية، وبين الحاكم المتسلط والجاهل، فعرف تُرشد.

عود بعد انعطاف؛ أقول: يمكننا أن نقسم العلاقة بين المذهبيين الزيدي والمذهب الشافعي إلى علاقة إيجابية وهي الغالب وعلاقة سلبية وهي قليلة ولا تخلو من ملاحظات تدفع هذه السلبية إلى حد كبير.

أولاً: العلاقة الإيجابية

كانت بداية هذا العلاقة بين المذهبين السُّني والزَّيدي قديمة، خصوصاً العلاقة بين الشَّافعية والزَّيدية على وجه الخصوص، فكانت النقطة الأولى المضيئة لهذه العلاقة هو تلقي الإمام الشافعي العلم على أكابر علماء آل البيت النبوي الزيدية في اليمن، وصلته الوثيقة والقوية بهؤلاء الأعلام، فتلقى على يدي الإمام يحيى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام وتزوج بيمنية. انظر: «أخبار فنج» (ص ٧١، ٧٢).

وبإيع الإمام الشَّافعيُّ الإمام يحيى بن عبد الله، وذكر ابن العماد في «شذرات الذهب» (٢/ ٤٣٧): «وقال ابن الأهدل وفي إمرة الرشيد وأخيه الهادي ثمَّ قامَّ يحيى بن عبد الله بن الحسن المثنى وبث دعاته في الأرض وباعه كثيرون من أهل الحرمين واليمن ومصر والعراقين وباعه من العلماء محمد بن إدريس الشافعي، وعبد ربه بن علقمة وسليمان بن جرير».

وعَمِلَ الإمامُ الشافعيُّ عند الإمام يحيى بن عبد الله، ففي «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ١٠٦) ما نصُّه: «قدم وال علي اليمن فكلمه بعض القرشيين أن أصحابه، ولم يكن عند أمي ما تعطيني أتحمّل به، فَرَهَنْتَ دارًا فلما قدمنا إلى اليمن استعملني على عمل فحمدت

فيه فزاد على عملي».

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٠ / ٢٧٥) روى ابن أبي حاتم عن أبي بشر الدولابي، عن محمد بن إدريس وراق الحميدي، عن الشافعي أنه ولي الحكم بنجران من أرض اليمن.

وأما تأدب الشافعي وميله لآل البيت فشواهده كثيرة، فقد فقال ابن النديم في «الفهرست» (٢٥٩): «عن الربيع بن سليمان، عن الشافعي قال: كتبت عن محمد وقر جهل كتباً، وكان الشافعي شديداً في التشيع وذكر له رجل يوماً مسألة فأجاب فيها فقال: له خالفت علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فقال له: ثبت لي هذا عن علي بن أبي طالب حتى أضع خدي على التراب، وأقول: قد أخطأت وأرجع عن قولي؟ ... إلى قوله: وحضر ذات يوم مجلساً فيه بعض الطالبين فقال: لا أتكلم في مجلس بحضرة أحدهم هم أحق بالكلام ولهم الرياسة والفضل».

قلت: ولم تكن هناك رئاسة لآل البيت حضرها الشافعي سوى رئاسة الإمام يحيى بن عبدالله الذي سبق الإشارة إلى أنه بايعه.

هذا وقد اتهم الإمام الشافعي بالتشيع من بعض العلماء منهم يحيى بن معين والعجلي وغيرهم، وحمل مقيداً للعراق مقر الدولة العباسية بتهمة الانتفاء لآل البيت وموالاتهم.

وقد نُسب إلى الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى ورضي عنه - أبيات مدوية في حب آل البيت وتعظيمهم سارت الرُكبان بهذه الأبيات النَّاصعة في سواد التاريخ.

منها:

يا آل بيت رسول الله حببكم
فرض من الله في القرآن أنزله
يكفيكم من عظيم الذكر أنكم
من لم يصل عليكم لا صلاة له
وهو القائل رضي الله عنه:

قالوا ترفضت قلت كلا
ما الرّفص ديني ولا اعتقادي
لكن توليت دون شك
خير إمام وخير هادي
إن كان حب الوصي رفضاً
فإن رفضي إلى العباد
وقال رحمه الله تعالى:

يارا كبا قف بالمحصّب من منى
واهتف بساكن خيفها والناهض
سحراً إذا فاض الحجيج إلى منى
فيضاً كملتطم الفرات الفائض
إن كان رفضاً حب آل محمد
فليشهد الثقلان أني رافضي
وقال رضي الله عنه:

لو فتشوا قلبي لألقوا به
سطين قد خطّابا كاتب
العدل والتوحيد في جانب
وحب أهل البيت في جانب

ومما نسب إليه أيضاً قوله:

إذاني مجلس نذكر علياً وسبطيه وفاطمة الزكية
يقال تجاوزوا يا قوم هذا فهَذَا مِنْ حَدِيثِ الرَّافِضِيَّةِ
بَرِّتْ إِلَى الْمُهَيْمِنِ مِنْ أَنْاسٍ يرون الرِّفْضَ حُبَّ الْفَاطِمِيَّةِ

أضف إلى ما سبق من علاقة الإمام الشافعي - رضي الله عنه - بآل البيت الزيدية، قرابة النسب فهو قرشي كما هو معلوم.

واستمر الحال على ما هو عليه من تناغم وتقارب وانسجام بين المذهبين لا يقل بأي حال عن التعايش بين المذاهب في بقاع العالم الإسلامي، وإن شابهه شيء من الخلاف، فهو خلاف لا يمكن النأي عنه كما سبق الكلام عنه، وغالباً ما كان هذا الخلاف ناشئاً عن ميلان السياسة شرقاً وغرباً، فالخلاف والشجار لا تخلو منه بقعة من بقاع الأرض، إذ لا دولة من الدول إلا وفيها هذه العلامات والوقفات، فلا يتصور وجود دولة لأكثر من ألف عام لا يتطرق لها كيد كائد، أو تخلو من وجود خائن، ولا تدخل فيها الأهواء والأمزجة، فلا تكن كالذبابة، وكن كالنحل تقف على الزهور، واعرف أين تضع قدميك فأمامك أئمة من أهل العلم والفهم والمعرفة والنسب...

تعايش المذهبان بعد أن غلب على منطقة تهامة غرباً إلى حضر موت

شرفاً على امتداد ساحل البحرين-العربي والأحمر- المذهب الشافعي، مع بعض من سكن الجبال خصوصاً بعد الدولة الرسولية التي كانت لها علاقة مع الدولة الأيوبية في مصر بقيادة صلاح الدين الأيوبي، والتي نقصها ضعف التصور الصحيح، والنظر بعقلانية واستيعاب للمذهب الزيدي، فحصل ما حصل من حروب في تاريخ يطول شرحه وبيانه.

ومع أن الحكم والسلطة كانت للزيدية المخالفة للشافعية في بعض من المسائل إلا أن الشافعية ومن معهم في اليمن عاشوا في رحاب الدولة الزيدية فترات معرفية وعلمية قوية، فسطر لهم التاريخ شهادات ناصعة في هذا المجال من علم وتاريخ وفكر وثقافة... فكانت زبيد محط ترحال العلماء ومقصد أنظار الحكماء من جميع الأقطار؛ واحتضنت المراوغة الأولياء والصالحين وآل البيت، وكذلك جيلة وتعز وعدن ورداع وذمار... وغيرها من الدور العلمية باليمن، وكانت معظم هذه الدور والمراكز العلمية نشأت وترعرعت وتربت وازدهرت في عهد دول متعاقبة، إلا أن حظ الدولة الزيدية كان الأكثر زمناً من بين هذه الدول، إلا أنها لم تحجر عليهم أو تمنعهم من ممارسة ما يرونه من فكر وأدب وثقافة وعلم.

ويمكن ربط هذه التنوع في الأفكار والمذاهب بما حصل من سبق علمي وتurf فكري وحضاري في تاريخنا الإسلامي في عهد الدولة

البويهية في العراق والدَّيلم التي خرج من ثناياها عشرات العلماء من أغلب الطوائف الإسلامية، حتى المخالفة لها ومن ذهب إلى ذمهم وتكفيرهم، فَخَرَجَ أبو الحسن الأشعريُّ، وأبو منصور الماتريديُّ، والخطيبُ البغداديُّ...، وسواهم من العلماء في فنونٍ شتى، وهم مخالفون في الأصول والفروع للدولة البويهية، والدولة مع عِظْمِها وقوتها، لم تمنع هذه الأفكار من الانتشار والتأليف والدعوة وإن كانت مخالفة، وهكذا الحال في اليمن، وهذه نقطة تحتاج لكلامٍ مطول، ولعلَّ الله ييسر من يقوم بهذا الأمر الجليل إن شاء الله.

فبعد أن استقرَّ غالب العالم الإسلامي على اتباع المذاهب الإسلامية المعروفة بين الأمة؛ أخذ أهل اليمن بالنَّصيب الأوفر، والقسم الأجزل من المذهبين (الشافعي والزيدي)، فساد وانتشر هذان المذهبان: مذهب الإمام الشَّهيد زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، ومذهب الإمام محمد بن إدريس الشَّافعي -رضي الله عنه-، إلا أنَّ المذهب الأول كان له السَّبق والأقدمية في دخوله إلى اليمن، ووُجِدَت بعض المذاهب والأفكار في البلد إلا أنه لم يُكتب لها البقاء والاستمرار والانتشار، مع أنَّ بعضها تقدم في الدخول على مذهب الإمام الشافعي وربما المذهب الزيدي أيضًا.

عاش المذهبان كالعينين للرأس، واليدين للجسد، والجناحين

للطائر، في تعايش لا يقل بحال عن تعايش المذاهب الإسلامية الأخرى فيما بينها.

ومن خلال النظر والتأمل يجد الباحث المنصف نماذج رائعة في التسامح بين المذهبين قل أن تجد لها صوراً مشابهة، فمن هذه النماذج والصور التي يحسن بنا الكلام عنها ما سنوجزه في الصفحات التالية.

نماذج من التعايش والتآخي بين أبناء المذهبين:

للتعايش بين المذهبين الشافعي والزيدي في اليمن نماذج جيدة وفريدة، قلما تجدها مجتمعة في أي مكان أو دولة أو مذهب، وتفصيل الكلام حول هذا التعايش يطول، وأتمنى أن أجد متسعاً من الوقت لأقوم بهذه الخدمة الهامة الجليلة، أو أجد باحثاً حقيقياً نبيهاً يقوم بهذا الأمر الجليل وهذه الخدمة العظيمة، فيتتبع كتب التاريخ والتراجم والفهارس والأبحاث وتاريخ المدارس العلمية.... فسيجد بحثاً شافياً جميلاً رائعاً في هذا المضمار، وما لا يدرك كله لا يترك جله، وفيما يأتي إشارات وطرق للباب وفتحة لمن يريد استكمال هذا العمل الجليل، ويكفي من القلادة ما يحيط بالعنق؛ وأحب أن أجهل في نقاط ثلاث يتفرع عنها بحث كامل نرجئه لبحث خاص به.

الأولى: ثناء أبناء أهل السنة على الزيدية وتدریس كتبهم وشرحها.

الثانية: من تحول من أهل السُّنَّة للمذهب الزَّيْدي.

الثالثة: الإجازات المتبادلة بين أبناء المذهبيين.

الأولى: ثناء اتباع المذهب الشافعي على الزيدية وتدريس

كتبهم وشرحها^(١):

١ - شرح العلامة صالح بن صديق النمازي الشافعي المتوفى ٩٧٥؛ كتاب «الأثمار» في الفقه الزيدية وكتاب «الأثمار» من تأليف للإمام شرف الدين بن يحيى بن شمس الدين المتوفى ٩٦٥، وله شرح على منظومة في نسب الإمام شرف الدين وهما متعاصران.

انظر: «لوامع الأنوار» (١ / ٣٠٥)، و«طبقات الزيدية» (٣ / ٢٩٣)، و«خلاصة الأثر» (٢ / ٤٧٠).

٢ - العلامة أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن مطير الحكمي الشافعي المتوفى ١٠٦٨ له نظم على متن «الأزهار» المشهور في الفقه الزيدي، وسماه «نظم الأزهار في فقه آل بيت النبي المختار». انظر «أعلام المؤلفين الزيدية» (١ / ١٥٧)، و«ملحق البدر الطالع» لزيارة (٢ / ٤١).

(١) ألحقت بثلاثة من غير العلماء، للفائدة.

٣- صنّف العلامة الفقيه عبدالله بن عمر خليل الزبيدي؛ كتاباً سماه «إعانة الضعيف في جواز تقليد الأئمة الأربعة والمذهب الشريف»، يريد مذهب الإمام زيد بن عليه السّلام. ولا يزال مخطوطاً^(١).

٤- صلة الإمام العلامة الأديب ابن عبيدالله السّقف بالإمام يحيى بن حميد الدين، وكتب فيه عدة قصائد معروفة مشهورة، وتوجد غالب هذه القصائد، والأشعار في ديوانه المسمى بـ«الإماميات»، وبينهما قصائد متبادلة، وهو - ابن عبيد الله - من قدّم اقتراحاً في اجتماع الخلافة الإسلامية في القاهرة، بأن يكون الإمام يحيى خليفة للمسلمين بعد سقوط الخلافة الإسلامية العثمانية.

ومن الأقوال النيرة ما علّق به العلامة مفتي حضر موت عبد الرحمن بن عبيد الله السّقف في كتابه «صوب الركام في تحقيق الأحكام» (١/ ٣٠ - ٣١) على قول ابن حجر الهيتمي الشافعي - رحمه الله تعالى - في «كف الرعاع»: «ذكر الأئمة أنه لا يجوز لفتٍ ولا قاضٍ تقليد غير الأئمة الأربعة، قالوا: لا لنقصهم؛ لأنّ الصحابة وتابعيهم سادات الأمة؛ وإنما هو لارتفاع الثقة بشروط مذاهبهم وتحقيقاتها؛ لأنّها لم تحرر أو تدون، بخلاف المذاهب الأربعة». انتهى كلام ابن حجر بحروفه مع حذف يسير.

(١) أخبرني الأخ وضاح الأهدل بأنه يسعى لتحقيقه وطباعته.

فتعقَّبَه الامام السيد ابن عبيدالله السَّقَاف بقوله: «وما ذكره من عدم تحرير غير المذاهب الأربعة منتقض بمذهب سيدنا زيد بن عليٍّ؛ فقد صين عن الغواية، واتصل بسلاسل الذهب من الرُّواة، وتناقله الأئمَّة الكرام وخير من يشرب صوب الغمام، إلى هذه الأيام؛ ولعلَّ للفقهاء إذ ذاك بعض العذر في الغفلة عنه وعدم الاطلاع عليه؛ لعزلة اليمن، وإلا فما يوم حليلة بسرٍّ!!

وإنَّ زِيدًا لتأتُمُّ الهداة به كأنَّه علم في رأسِه نُور

وكل ما تجده في كتب الشافعية ولا سيما الأشخر من منع تقليد السادة الزيدية مبني على عدم العلم بتدوين مذهبهم وهو باطل والمبني عليه باطل، إذن فهو كغيره من المذاهب المدونة في جواز التقليد.

ووقت كنت بعدن دفع لي الفاضل الشيخ خير الدين كتابا لا أذكر اسمه الآن على مذهب الإمامية وهو شاهد لتدوينه، فلا بعد في القول بجواز تقليده حينئذ.

وبين يدي «شرح الأزهار» في فقه الزيدية، وما أذكر أن أحدا من مجتهدهم انفرد بقول خالف فيه الإجماع وهم يحتجون به».

وله قصيدة عصماء في الثناء على الإمام يحيى حميد الدين رحمهما الله تعالى أرسلها من سنغافورة عام ١٣٣٠، قال فيها:

شرفاً سموت على الملوك ومفخراً
وعلوت يا يحيى على هام الورى
وبلغت من رتب المعالي رتبة
تركّت جميع مراتب العلياءورا
لو طاولتلك أولو المناصب للعلى
لم يبلغوا من أخصيك الخنصرا
ملأت مفخرك الزمان ولم تدع
في سفره لسواك إلا أسطرا

فرد عليه الإمام يحيى حميد الدين بقصيدة لا تقل شأناً عن قصيدة

ابن عبيدالله :

قال فيها:

ألف السُّهاد وحاد عن طيب
من لم يزل في الحادثات مفكرا
وتوسّد الأحجار وادّرع الأسى
وتفرش الطين الرغام وعفرا
رجل له في نصر شرعة أحمد
همم تطير به إلى أعلى النُرى
يدعو إلى نهج الصواب ونصّ آ
يات الكتاب بلا جدال أو مرا

وانظر: تكملة القصيدتين في كتاب «القلادة» جمع الشيخ عمر بن

أبي بكر باذيب (من ص ٢٤٠ - ص ٢٤٦).

وقد حاول بعض المشاغبين استغلال بعض الأبيات لأغراض غير حميدة ولا سديدة، ولا شبه ناهضة، وقد تصدى الأخ وضاح الأهدل لهذه المشاغبات بعمل مشكور وكتاب مبارك بعنوان من «ضحايا المؤرخين».

٥ - مكاتبات الإمام يحيى بن حميد الدين والسيد محمد أحمد المحضار .

وقد أرسل الآخر عدة رسائل منها ثناء على الإمام يحيى في قصيدة

قال فيها:

ياجمعاً أشتات كل فضلية من ذا بعد القطر والبحر الملى
أتاك مؤتئ الحُكم والحكمة ما آتى سوميك؛ فضلٌ معطٍ مجزل
لك بيعة الرضوان حقاً والذي لا يعتدها عن ديانتَه خلي
إن الذين يبايعونك إنما في البيع منهم يبايعون يد العلي
إنالرجو أن نحج لبيتك الـ معمور بعد الفرض حج تنفل
فبنا من الأشواق مالو كان من تحت أقل أو اعتلا كمضلل
فكان جواب الإمام ما نصُّه:

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ العلامة عزيز الدِّين وسليل الأكرمين، وهمام السَّادة الميامين
محمد بن أحمد المحضار قرين الفخار، حفظه الله ووالى عليه جميل
صنعه، ومتعه ببصره وسمعته، وامتع بمعارفه شريف شرعه، والسلام
الكريم المضاعف تضاعف قطر الغيث العميم، يهدى إليه ورحمه الله
وبركاته وتحياته ومرضاته.

أمّا بعد:

فإنّها وصلت إلينا تحفة العهد من مشرقها الأقصى وأقبلت إلينا تلك الألوكة التي دلت على فضلكم نصّاً فسرت ما شاءت وبلغت من أوج الحسن والإحسان ما حداكم إلى سرد بيوتها العامرة من المستهل الذي لقتنموه في عالم الأرواح بلسان الجنان فقد أحسنتم وأفدتم شكر الله سيعكم، وأدام بآلائه التي لا تحصى رعيكم والله دركم، فهي من القول الذي شرف قائله وظهر على أفق الإجابة فاضله وسرورنا بها فوق الوصف يطول زمانا وبدوم استحسانا وكان المرام لفرط الإعجاب بها محاكات نظمها في الجواب إلا أنّ الرّغبة في بقائها فريدة قضى بإغلاق ذلك الباب والعدول إلى الثناء عليكم والاختصار على تحرير العهد المرجو من الله دوام صلاح شئونكم وصون سوحكم عن كلّ المكاره وانقطاعها دونكم؛ والأحوال لدينا بمنّ الله تعالى صالحة، والأخبار البالغة عن أحوال المسلمين للصدور شارحة وقد ظهر انقشاع غيم تلك التحكّيات وسيزول بحول الله وقوته ما بقى من أثر السّواد الدّياجي، ويتيسر حصول المنح بمرجو الراجي والله سبحانه وتعالى يختم لنا بالحسنى وزيادة وينيلكم المرغوب من أبدي السعادة؛ ونرجوكم إبلاغ السلام إلى كافة إخوانكم الكرام وأولادكم الأعلام، والدعاء مستمد فإننا لم نزل نكابد من خدّمة بفتح الخاء والبدال والميم النّصارى أتعباً

ومشاقاً في سبيلِ صدّهم عما يرمون إليه، من تمهيد السُّبُل لطوائف النَّصارى، فكم دارت في ذلك المعارك تلو المعارك والنصر حليف الحق، ولولا عناية الله لثم لمن يطمح نظره إلى هذه الجهات ما يروم ولكنها الغاية شأنها عظيم وأثرها بالمراد زعيم وأي زعيم.

والسلام عليكم ورحمة الله

حرر ثمان وعشرين ربيع الأول عام واحد وأربعين وثلاثمائة وألف هجرية تم ختمه بختمه الرسمي وهكذا نقشه:

أمير المؤمنين المتوكل على رب العالمين يحيى بن محمد بن حميد الدين نصره الله آمين انتهى؛ انظر: «تاج الأعراس» (٢/٤٨٦ - ٤٨٨).

٦- رأيتُ في دار المصطفى في تريم في عام ٢٠٠٤م طلبة من صنعاء وما جاورها وفدوا لتلقي العلم في دار المصطفى، وبلادهم يغلب عليها المذهب الزيدي، فسألهم شيخنا العلامة الحبيب عمر بن حفيظ عن مذهب أهل البلد فقالوا له: على مذهب الإمام زيد؛ فقرر لهم مدرسين يعلمونهم مذهب الإمام زيد - عليه السلام - في مصلى أهل الكساء، ورأيتُ من يُدرسه في كتاب «الأزهار».

٧- عبدالوهاب بن عبدالصمد بن علي بن أحمد بن محمد بن المهدي؛ الهاشمي العبّاسي الوصابي اليماني الزيدي، الشافعي:

جمع في دراسته بين علماء الزيدية وعلماء الشافعية، انظر: ترجمته في «تشنيف الأسماع» (١/ ٧٠٠).

٨- صنف الشيخ العلامة أحمد عبد الباري عاموه الحنفي المتوفى سنة ١٣٦٩ «القول الجلي في مناقب الإمام زيد بن علي» وكتاب «الرياض الزهرة في مناقب الأئمة المتبعة»؛ ولم أرهما مطبوعين.

٩- سئل السيد العلامة محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل في رجل عيّر رجل فقال يا متزين بزينة الإسلام، يا زيدي المذهب، يا خامسي...!

فأجاب رحمه الله تعالى بقوله: «وأما قوله يا زيدي على جهة التعبير والتقبیح لمذهبه فإنه يستحق بذلك التعزير؛ إلى أن قال: وأما الزيدية فغاية ما خالفوا فيه أمور اجتهادية فروعية والأمور الاعتقادية التي تروى عنهم إنما تؤثر عن طوائف ينتمون لزيد بن علي وليسوا في الحقيقة من أتباعه ولا مقتدين فإن مذهبه مؤيد بالكتاب والسنة غير خارج عنها، وقد مضى من علماء اليمن من أهل المذاهب الأربعة يسألون علماء الزيدية ويتحاكمون إلى حكمهم ويثنون عليهم بسعة العلم، ويتلقون مصنفاتهم حتى صنف الفقيه العلامة عبد الله بن عمر بن خليل الزبيدي كتابا سماه «إعانة الضعيف في جواز تقليد المذاهب الأربعة والمذهب الشريف» يريد به مذهب الإمام زيد بن علي، وله

كتاب «تحذير المهتدين عن تكفير الموحدين» وفيها من الاعتداد بالزيدية والاستناد إليهم والاعتماد على شئ من أقوالهم ما لا يخفى؛ فالطاعن في مذهب الإمام زيد بن علي يحتاج إلى مزيد تأديب وتعزيز، لأن الوقعة في أهل العلم من كبار الذنوب، والله أعلم» انظر: كتابه «الفتاوى الفقهية» (ج ٤ ل ٦٨-٦٩) مخطوط.

١٠- قال السيد العلامة المؤرخ إسماعيل الوشلي الشافعي في «نشر الثناء الحسن» (٤/٢): «قال صاحب البغية^(١) بعد أن ساق ما امتحنوا به ما لفظه: ثم تحرز أهل البيت إلى بلاد لا يقدرُوا عليهم فيها مثل نجد اليمن كصنعاء وصعدة وجهاتها فاستوثق أمرهم وقاموا بالإمامة بشر وطها قاهرين ظاهرين فقام منهم بنجد اليمن نحو بضع وعشرين إماماً أولهم وأولاهم بالذكر الإمام الهادي يحيى بن الحسين كان مولده رضئ الله عنه بالمدينة ومنشؤه بالحجاز وتعليمه بالعراق وظهور سلطانه باليمن سنة ثمانين ومئتين، وكان جاء إلى اليمن وقد عمَّ بها مذهب القرامطة والباطنية فجاهدهم جهاداً شديداً وجرى له معهم نيف وثمانون وقعة لم ينهزم في شيء منها وكان له علم واسع وشجاعة مفرطة وأقام على الجهاد نحو ثمانية عشر سنة، ثم توفاه الله

(١) «بغية الطالب في أولاد علي بن أبي طالب» تأليف السيد محمد بن طاهر الأهدل المتوفى سنة ٩٩٨.

تعالى لعشر بقين من ذي الحجة سنة ثمان وتسعين ومأتين.

ثم قام بعد الهادي ولده المرتضى محمد بن يحيى ثم ولده الناصر أحمد بن يحيى، وكان ممن جمع خصال الكمال والفضل كأبيهما ودفن بجنبه في مسجده صعدة ومن ذريته الكثير الأشراف اليمنيين.

وقام بعده الإمام القاسم ابن علي ابن عبدالله ابن القاسم ابن ابراهيم جده الهادي وملك نيف وعشرين سنة وتوفي سنة ٣٩٥ هـ.

١١ - استعمال أئمة الزيدية علماء الشافعية في القضاء والإمامة

ووظائف عليا في الدولة... وغيرها.

قال الأستاذ الباحث الرحالة نزيه مؤيد العظم في كتابه «رحلة في بلاد العرب السعيدة» (ص ٥٦، ٥٧) مانصه: «أن هناك دعاية باطلة خلاصتها أن الزيود والشوافع لا يحب بعضهم بعضاً، وأنهم يتحنون الفرص لإيقاع بعضهم بعض، وأن هنالك اختلافاً كبيراً في العقائد الدينية بينهم، ومما يؤسف له أن نجد بعض كتاب العرب في هذا الوقت يأخذون بهذه الدعاية فيكتبون عن العرب فصولاً في هذا الباب كلها أباطيل.

وأنا لا أنكر أن هنالك اختلافات مذهبية ثانوية بين الشوافع والزيود...» وضرب عدة أمثلة من الخلاف بين المذهبيين.

وقال: «والإمام يحكم جميع البلاد على السواء ولا يفرق بين حقوق

رعيته لاختلاف مذهبهم أو دينهم، وهو لا يحترم الشّوافع فقط بل يحترم حتى اليهود أيضا الذين هم أقلية ضئيلة، ويعاملهم كمعاملة الخلفاء الرّاشدين رضي الله عنهم».

وقال: «أما الشّوافع فهو يحترّمهم كثيرا ويعتمد على بعض كبار رجالهم وقد عيّن منهم الكثير في وظائف مختلفة، فالزجاني من الشّوافع وهو عامل الإمام في اللّحّية، وأخوه عبدالله عامل في زبيد، ومحمد با سلمة عامل في إب ... وأمور خزينته من الشّوافع اسمه الحاج لطف، كما أنّ كثيرا من أئمة الجوامع هم من الشّوافع، والمثال على ذلك الشّيخ طاهر إمام جامع بئر العزب ... وأما الموظفون الصّغار من الشّوافع في اليمن لا يُحصى عددهم، كما أنّ وزير خارجية الإمام القاضي محمد راغب من الشّوافع أيضًا...».

وقال: «وقد اتفق أنني لما زرت صنعاء في أحد رحلاتي المتعددة وكانت فيها وفود ألمانية وأمريكية وروسية وبريطانية... وبكلّ أسف أن هذه الدول وتلك الشركات وَجَدَتْ لنفسها خارج بلاد اليمن بعض الدّعاة المأجورين الذين أخذوا يكتبون عن اليمن أشياء كثيرة تسويدا لصفحاتهم ومعظم هذه الأشياء افتراء واختلاف» انتهى.

١٢ - وفي كتاب «ملوك شبه الجزيرة العربية» للضابط البريطاني هارولد يعقوب، ترجمة أحمد المضواحي، ط دار العودة

بيروت (ص ٥٩) قال: «اعتقد هينس^(١) بأن القبائل الشافعية التي في السهول لا تحمل استبعاد السادة الزيود، ولعل هينس لم يفطن للحقيقة وهي أن كل المقاطعات خضعت للحكم الزيدي، وأنه بحكمه وبعد نظر أقام على هذه الجهات الشافعية حكماً من المذهب الشافعي نفسه، وسيكون من غير المعقول قيام أي واحد اليوم بالاعتراض على حكم ملكنا البروتسانتي على الرعايا الكاثوليك؛ ونحن ميالون كثيراً إلى تحريك الاختلاف والتباعد بين الطائفتين في شبه الجزيرة العربية وهو بالأحرى انقسام جغرافي، وأسلوب التفرقة والتباعد بين السنة والشيعة معروف بعنف أكبر في الهند ولربما كان ذلك راجعاً إلى الاختلاف في فهم الإسلام في التاريخ المتأخر كثيراً.

وفي اليمن تصلي كلا الطائفتين في مسجد واحد،.... والسنة والشيعة اليمنيون يتزاوجون في ما بينهم ولم أر أو أشاهد حالة نادرة بأن رجل غيّر عقيدته الدينية بسرعة كما يغير عباءته... الخ».

١٣ - وقال الدكتور أحمد قائد الصيادي في كتاب «المادة التاريخية في

(١) الكابتن هينس كان من رجال البحرية الهندية، وهو قائد الحملة العسكرية التي احتلت عدن، في شهر سبتمبر عام ١٨٣٨م، وهو من وضع الخطط والتحسينات للحملة العسكرية.

كتاب نيبور عن اليمن» في (ص ١٩١) والمسلمون ينقسمون إلى سنين يسكنون تهامة ومنطقة تعز، وزيديين يسكنون المنطقة الممتدة من إب إلى صنعاء وهذا التقسيم يهمل، كما هو واضح، المناطق غير خاضعة للإمام، وقد أكد نيبور أن عدد نسبة السنين إلى الزيديين متساوٍ تقريباً، وأن أتباع المذهبين يتعايشون بصورة ممتازة، ولم أسمع أنهم يكرهون أتباع الأديان الأخرى .. «أهد.

وانظر مقالاً للشيخ العمراني بعنوان: «الزيدية في اليمن» نشر في مجلة «رسالة الإسلام» بمصر، حاول في مقالته توضيح أن هناك تقارب في المسائل العلمية بين الزيدية وأهل السنة، ومن جملة ما قاله في طليعة مقاله: «والحق أن الزيدية لم يشذوا في آرائهم عن آراء إخوانهم المسلمين كما أنهم لم يشذوا في طريق الأخذ والاحتجاج... الخ»، ومقالاً مفيد للأخ وضاح الأهدل «التسامح المذهبي في اليمن، الزيدية والشافعية».

ولا تنس كتاب «الفوائد الفقهية في مسائل الخلاف بين مذهب الشافعية والزيدية» للسيد حسن بن أحمد عبدالباري الأهدل، وقد طبع في مكتبة خالد بن الوليد، ورأيت في مجلد كبير في مكتبة دار المصطفى بترميم.

وفيما سبق نماذج، ويمكن لباحث منصف أن يسلك هذا المسلك، فسيجد أرضاً خصبة ومجالاً واسعاً يفرّد بمؤلف خاص، وأتمنى أن أجد أحداً يقوم بهذا الشأن الجليل، خصوصاً ما كتبه العلامة الرُّحلة

عبدالواسع اليماني في مؤلفاته، ومؤلفات العلامة المفتي زبارة... وغيرها من كتب التاريخ والتراجم؛ فسيرى عجباً عجاباً، وصلة وتواصلًا ومحبة وإخاء قد لا تجده في كثير من البلدان الإسلامية، مع وجود تنوع الخلاف.

أمَّا الثانية: بعض من تحول من مذهب أهل السنة

للمذهب الزيدي:

هذا بحث يحتاج إلى جزء مفرد، وهذه نماذج فقط عن بعض من تحول من الشافعية للزيدية.

١ - أحمد بن سعد بن جابر الكستباني؛ كان فقيهاً شافعي المذهب، تحول للمذهب الزيدي، وألّف رسالة اسمها «النصيحة».

انظر: «أعلام المؤلفين» للسيد عبدالسلام الوجيه (١/ ١٨٨)، و«مصادر التراث في المكتبات» للحبشي (٢٢٢).

٢ - الحسن بن محمد بن حسن بن العليف، المتوفى بمكة سنة ٨٥٦؛ كان شافعيًا شاعرًا أديبًا وفقيهاً، تحول للمذهب الزيدي وناصر المذهب، من شعره:

إذا مارأوني من بعيد تغامزوا عليّ وقالوا شافعي تزيداً

انظر: «أعلام المؤلفين» (١/ ٣٤٦)، «مصادر التراث» للحبشي (٢٣٧).

٣- سليمان بن محمد بن الزبير بن أحمد الحبشي الشاوري، المتوفى سنة ٦٨٥؛ كان شافعي المذهب ثم تمذهب بالمذهب الزيدي.

انظر: «طبقات الزيدية» (٤٣٢)، و«مطلع البدور» (١٠٧/٢)، و«أعلام المؤلفين» للوجيه (٤٥٠/١)، و«بغية الوعاة» (٦٠١/١).

٤- أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن مطير الحكمي اليمني، المتوفى سنة ١٠٧٥ هـ قال في «هدية العارفين»: «إنه نظم الأزهار بطلب من الزيدية»، والذي سبق الإشارة إليه.

وكان يقول بقول الزيدية في القول بالإمامة وغيرها.

انظر: «الجواهر المضية في تراجم بعض رجال الزيدية» (٦٢)، و«البدر الطالع» للشوكاني (٤٠٣/٢) وغيرهما.

وقد ذكر ابن أبي الرجال في «مطالع البدور ومجمع البحور» مجموعة من علماء أهل السنة تبنا المذهب الزيدي؛ انظر من (٢٠٦/١-٢١٥) وفي بعضهم نظر.

وهنا قد يسأل سائل فيقول: ذكرت بعض من تحول من أهل السنة للمذهب الزيدي، فأين من تحول من أبناء المذهب الزيدي للشافعي؟!

١- أقول وجدت رسالة للشيخ أحمد عبد اللطيف الشرجي الحنفي قال فيها: «وقد رأينا جمعا كثيرا ممن رجع عن مذهب الزيدية إلى مذهب

أهل السنة منهم: السيد الأجل بركات بن حسن بن عجلان سلطان البلد الحرام، وممن رجع عن مذهب الزيدية أيضًا السيد الشريف الناصر صاحب باغته وسمى ولدين له أبو بكر وعمر، وممن رجع إلى مذهب أهل السنة السيد عز الدين وهو المعروف بابن المرتضى صاحب صعدة، وصنف كتابًا يرد فيه على مذهب الزيدية، وينصر مذهب أهل السنة وسماه «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم صلى الله عليه [وأله] وسلم» اهـ

انظر: رسالة الشرجي من كتاب «الكوكب الجليل» للسيد شيخ بن محمد الجفري (لوحه ٦٨ - ٦٩) مخطوط .

قلت: ذكر الشرجي ثلاثة من الأعلام

الأول: السيد بركات بن حسن بن عجلان قال ابن تغري في كتابه «النجوم الزاهرة» (١٦ / ١٩٧): «كان رجلا عاقلا ساكنا شجاعا مشكور السيرة أهلا للإمرة إن لم يكن زيديًا على عادة أشراف مكة رحمه الله تعالى».

وانظر: ترجمه في «الضوء اللامع» (٣ / ١٣ - ١٤)، و«سمط النجوم العوالي» (٤ / ٢٨٨).

الثاني: الشريف الناصر صاحب باغته لم أجد له ترجمة.

الثالث: صاحب «الروض الباسم» الذي سماه الشرجي ابن المرتضى، وهو محمد بن إبراهيم بن علي المرتضى الوزير؛ العلامة المعروف، ومن ألقابه عز الدين، و«الروض الباسم» مختصر لكتاب «العواصم» كما هو معلوم..

وابن الوزير لم يتحول للمذهب السني وإنما خالف الزيدية، وخالف أهل السنة، وبنى له مذهب خاص به، وله اختيارات أصولية وفرعية، وانظر رسالة دكتوراه باسم: «ابن الوزير وآرائه العقائدية» للباحث علي بن جابر الحربي (ص ٢٩٨)، وبحثاً للأخ الفاضل فهد شاييم الملقب الكاظم الزيدي عن ابن الأمير بين الزيدية وأهل السنة .

وعلى التسليم أنه ترك المذهب الزيدي متوجهاً للمذهب السني، فهل رجع عن هذا التحول أم لبث على تحوله؟؟

يجيب على هذا التساؤل السيد العلامة مجد الدين المؤيدي

قال رحمه الله تعالى: في «لوامع الأنوار» (١ / ٣٧٠): «وقد صح رجوعه عما خالف فيه منهج سلفه (ع) كما رواه الإمام المنصور بالله، محمد بن عبدالله الوزير (ع)، وغيره؛ وصاحب البيت أدري بالذي فيه.

فالمقلدون لما في كتبه من المعارضات للآل، التي أثارها غضب الجدل، لأصل لهم...» إلخ، وانظر: «التحفة شرح الزلف» (٣١٣).

ومهما يكن من أمر فإن ابن الوزير رحمه الله تعالى لم يتمذهب بإحدى المذاهب السنية الأربعة حتى يقال عنه أن ترك المذهب الزيدي ولحق بالمذهب السني، فلم نر له ترجمة في رجال المذاهب الفقهية السنية أو طبقاتها أو نقلتها... الخ، والله أعلم.

وكذلك يقال عن غير ابن الوزير، كابن الأمير الصنعاني والشوكاني والمقبلي وغيرهم، ممن خالفوا مذهب الزيدية في بعض فروعها، لكن لا يصح أنهم ذهبوا إلى أحد المذاهب الأربعة المعروفة قولاً واحداً.

وهذا ما تيسر للفقير معرفته ممن تحول إلى مذهب أهل السنة، ومن وجد غير من ذكر فله الاستدراك على الفقير وأكون له من الشاكرين .

٢- وجدتُ كثيرًا من علماء الزيدية قالوا بأقوال أهل السنة وخالفوا ما عليه كبار أئمة المذهب الزيدي، كالتأمين والضم وصيغة القنوت... وغيرها، وليس ذلك تقليدًا لأحد من أهل السنة، ولكن اتباعا لقواعد المذهب الزيدي الذي يفتح باب الاجتهاد ويوجهه على العلماء؛ انظر هذه المسائل في «مجموعة رسائل ابن الأمير الصنعاني» خصوصًا رسالته: «المسائل المرضية في بيان اتفاق أهل السنة على سنن الصلاة والزيدية»، فقد ذكر كثيرًا من علماء الزيدية قالوا ببعض أقوال علماء أهل السنة^(١).

(١) طبعت «مجموعة رسائل ابن الأمير» أكثر من طبعة، لكنني وقفت على طبعة لها في مكتبة أولاد الشيخ بدر الأثرak خلف جامع الأزهر في القاهرة، والمجموعة فيها ٤٤ رسالة، قام بتحقيق هذه الرسائل وجمعها المحرّف المحترق أبو عبدالله اسماعيل بن ابراهيم ال عَضامي . =

٣- أظنُّ أنَّ عدم وجود من تحول من المذهب الزيدي للشافعي أو غيره، هي الأسس الفكرية والمنطلقات العلمية التي يتربَّن عليها

حاول المحقق الوهابيُّ بكل ما أوتي من مقدرة على أن يضم ابن الأمير إلى طائفة الوهابية ولكن هيهات فدونه خرط القتاد، فما قام به لا يسعفه قطعاً، فلا التشكيك في رسالة ابن الأمير لابن عبدالوهاب ولا غيرها يمكن أن يحسبه على هذه الطائفة.

وقد فعَّل المحققُ أمرًا في غاية القبح والتدليس فقام بتحريف كلام ابن الأمير الصنعاني بما يوافق هواه!! فقال في مقدمة التحقيق في (ص ٣١) في تعليق رقم ١٠ شارحاً عمله في التحقيق ما نصَّه: «دَرَجَ المصنَّف -رحمه الله تعالى- على ذكر علماء وأئمة الزيدية وغيرهم معقبًا بقوله عليه السلام، **فطردت كل ذلك**، على ما درج عليه المتأخرون من ذكر لفظ (صلى الله عليه وآله -وسلم) بعد ذكر النبي، (ورضى الله عنه) بعد ذكر الصحابي، ورحمه الله بعد ذكر من بعدهم.

قلت: هذا هو التَّحْرِيف وقول الزور بعينه، وكل ما قلته من حصر وقصر الترضية والترحم على فئة دون غيرها جهل وعدم معرفة وخيانة للعلم والفقهاء والشرعية.

وإليك غيض من فيض من قول ابن تيمية مرجع الوهابية والمتسلفة، قال في «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٧٥): «كان الإمام أحمد بن حنبل وغيره من الأئمة رضى الله عنهم». وقال في «السياسة الشرعية» (ص ٦٦): «وقد نصَّ على ذلك الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم رضى الله عنهم».

وهاهو ابن القيم يترضى عن شيخه ابن تيمية فيقول في «أعلام الموقعين» (٣/ ٢٣٤): «رأى ابن تيمية في المعارض وقال شيخنا رضى الله...».

وقال النووي في كتاب «الأذكار» (ص ٢١٠): «يُستحبُّ الترضى والترحم على الصحابة والتابعين فمن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الأخيار، فيقال: رضى الله عنه، أو رحمه الله ونحو ذلك؛ وأما ما قاله بعض العلماء: إن قوله رضى الله عنه مخصوص بالصحابة، ويُقال في غيرهم: رحمه الله فقط، فليس كما قال، ولا يوافق عليه، بل الصحيح الذي عليه الجمهور استحبابه، ودلائله أكثر من أن تُحصَر».

والنصوص كثيرة ولم أقصد الجمع، ولكنى أردت أن أبين أن قوله خلاف الصواب، وذكرى لابن تيمية هنا دون سواه هو إلزام المحرف بقول من يعتقد فيه الإمامة المطلقة.

طالب العلم الزيدي، فالنَّظَر والمقصد الذي يقصده ويرمي إليه طالب العالم الزيدي الجاد النَّهْم، الطمع في أن يكون مجتهداً ولا يرضى بمنزلة سواها، بخلاف عموم علماء وطلبة مذاهب أهل السنَّة، فالعالم فيهم مَنْ أتقن فروع المذهب وعرف المعتمد وتخريجاته والتفريعات والراجح فيه ومعتد الفتوى... إلخ، فالفقيه إلى عهد قريب في المذهب الشافعي مثلاً هو من يحفظ «المنهاج» ويستوعب شروحه ويقرر «التَّحفة» لابن حجر أو «النَّهية» للرملي...، وفي المذهب المالكي من عرف «المدونة» واستوعب «الشرح الكبير» و«الصغير» للإمام الدردير... وقس على ذلك باقي المذاهب، إذ قلما تجد من خرج عن هذه المذاهب وادعى الاجتهاد، بخلاف المذهب الزيدي؛ فقد وُجد فيهم المجتهدون الكثر، كما هو معلوم.

الثالثة: ناذج من الأخذ والإجازات المتبادلة:

١- أَخَذَ كل من العَلَّامة هاشم بن يحيى الشَّامي، والعلامة محمد بن إسحاق بن المهدي، والعلامة إسحاق بن يوسف المتوكل - وهم من أكابر علماء الزيدية في صنعاء - عن العلامة يحيى بن عمر بن مقبول الأهدل، والعلامة عبد الخالق المزجاجي. انظر «النَّفس اليهاني» (ص ٤٨).

٢- قرأ يحيى بن محمد بن حسن بن حميد بن مسعود المدحجي الزيدي على محمد بن أبي بكر الشَّافعي وغيره، ورَحَلَ إلى مكة ولقى ابن

حجر الهيتمى.

انظر: «البدر الطالع» (١ / ٣٣٠).

٣- وفي سياق الرواية المتبادلة قال السيد المجتهد مجد الدين المؤيدي في «لوامع الأنوار» (١ / ٤٧٧): «سليمان بن إبراهيم بن عمر بن علي بن محمد بن أبي بكر العلوي -نسبة إلى جدّه يسمّى علي بن راشد الحنفي اليمني - نفيس الدين أبو الربيع، محدّث الديار اليمنية، وابن محدّثها...» إلى قوله في سياق الآخذين عنه: «ومن أئمة الزيدية: الإمام المهدي أحمد بن يحيى، وأجاز له جميع مروياته؛ والسيدان الحافظان: الهادي بن إبراهيم، ومحمد بن إبراهيم، وكذلك أجازهما إجازة عامة؛ حدّث أولاً بزبيد، وكان جيد الضبط، حسن القراءة، أعرّف أهل عصره بالحديث وطرقه وفنونه؛ توفّي في شهر جمادى الأولى، سنة خمس وعشرين وثمانمائة»، انتهى باختصار.

٤- الإمام المجتهد أحمد بن يحيى المرتضى استجاز من المحدّث سليمان بن إبراهيم العلوي الحنفي في كتاب صحيحين البخاري ومسلم، وسنن الترمذي، وابن ماجه.

انظر: «طبقات الزيدية» (٣ / ٢٨٩).

٥- السيد العلامة الحسين بن الإمام القاسم بن محمد الزيدي؛ تلقى بعض علوم الحديث عن الشيخ العلامة محمد بن عبدالله في بزبيد، وعن

العلامة عبدالواحد بن عبدالمنعم النزيلي -وله منه إجازة عامة- وكذا له إجازة من الشيخ العلامة محمد بن عبدالعزيز المفتي الشافعي.

انظر: «طبقات الزيدية» (١/ ٣٤٣).

٦- العلامة المحدث التقي بن فهد المكي يأخذ عن العلامة الجليل الهادي بن إبراهيم الوزير -وهو الأخ الأكبر للعلامة المجتهد محمد بن إبراهيم الوزير، رحمهم الله جميعاً.

انظر: «فهرس الفهارس والأثبات» (٢/ ١٣٤).

٧- إجازات ابني الأمير الصنعاني عبدالله وإبراهيم للسيد العلامة عبدالرحمن بن سليمان الأهدل.

انظر: تلك الإجازة في «النفس اليماني» (ص ١٩٥ - ٢٠١).

٨- إجازة العلامة الفقيه أحمد محمد قاطن الزيدي للسيد عبدالرحمن بن سليمان الأهدل قال في «النفس اليماني» (ص ٢٠٣): «ومنهم: شيخنا القاضي العلامة المسند وجيه عصره صفي الإسلام أحمد بن محمد قاطن كان من أجل العلماء الأعيان، كبير المقدار عظيم الشأن، أخذ العلوم العقلية والنقلية عن علماء صنعاء وعن غيرهم.... ومن مشايخه جدي يحيى بن عمر له من إجازات، وكان بينه وبينه اتصال عظيم...».

٩- في علم الحديث في اليمن للدكتور عبدالله قاسم الوشلي (ص ٦٣).
قال: «مدن وقرى تعقد فيها مجالس الحديث ودروسه.

قرية أبيات حسين ففي عقد مجالس الحديث وإلقاء دروسه في المساجد والمدارس وغيرها، يذكر الأهدل في «تحفته» أن الإمام إبراهيم بن محمد بن عيسى مطير المتوفى سنة ٧٧٣ وصل إليه الشريف الفقيه المحدث شهاب الدين أحمد بن سيمان الأوزري من مدينة صعدة، وهو بأبيات حسين، فسمع عليه الأمهات من كتب الحديث، كذلك وصل إليه الفقيه المقري أحمد بن علي النساخ إمام جامع صنعاء، وسمع عليه البخاري ومسلم والمصابيح سماعاً محققاً في نسخته بضبط وإتقان، وكذلك وصل إليه الإمام حمزة بن أبي القاسم الهادي، فسمع عليه البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والمصابيح... الخ، وانظر: «تحفة الزمن» (٢/ ١٥٥) للأهدل.

وانظر: «النفس اليماني» لعبدالرحمن الأهدل، و«العقد الفريد الجامع لمتفرقات الأسانيد» للعلامة عبد الواسع اليماني، و«نيل الوطر» للعلامة المفتي محمد زبارة، و«عطية الله المجيد وحثوة الزيد»، و«نزهة رياض الإجازة المستطابة بذكر المشايخ أهل الإجازة والإصابة»، للعلامة عبدالرحمن المزجاني، وأثبت شيخ مشايخنا المسند العلامة ياسين الفاداني؛ تجدد العجب العجاب من هذه الإجازات والأسانيد، والمراسلات، وتحفة الزمن للأهدل، وهناك بحث للأخ الدكتور مهدي الحرازي حول هذا الموضوع سمعت به ولم أره.

تقاريط جلة وكوكبة من علماء الأمة للفقهِ الزيدي.

لا يفوتني أن أذكر تقاريط كوكبة من علماء الأمة للفقهِ الزيدي والتي ألحقت بكتاب «الروض النَّضير شرح مجموع الفقهِ الكبير» (٤ / ٣٣١-٣٤٤) فقد أثنوا ثناءً بالغاً على الفقهِ الزيدي، يدلُّ على معرفة وإطلاع وإنصاف، وكان من جملة من قرظ للكتاب:

الإمامُ الحافظُ والحجَّةُ النَّاقِدُ السَّيِّدُ أحمدُ محمَّدُ بنُ الصَّدِّيقِ الغُمَّاري الحسني المغربي، دفين القاهرة.

والعلامةُ الأصوليُّ المتكلمُ الشيخُ محمدُ بخيت المطيعي الحنفي مفتي الدِّيار المصرية.

والعلامةُ الحنفيُّ المطلعُ الشيخُ محمدُ زاهدُ بنُ الحسنِ بنِ علي الكوثري رئيس علماء الدولة العثمانية سابقاً ودفين القاهرة.

والشيخُ العلامةُ يوسفُ الدَّجوي المالكي من هيئة كبار علماء الأزهر الشَّريف، ورئيس جمعية النهضة الدينية الإسلامية.

العلامةُ السَّيِّدُ محمدُ سعيدُ العرفي الحسيني رئيس علماء وادي الفرات.

والعلامةُ الخطيبُ ملكُ البيان الشيخُ مصطفى أبو سيف الحمَّامي أحد علماء الأزهر، وخطيب المسجد الزينبي بالقاهرة.

والعلامةُ الفهامةُ الشَّهيدُ السَّيِّدُ محمدُ زين العابدين الحسيني مفتي

لواء إسكندرونة سابقاً ورئيس علماء أنطاكية.

قال الإمام السيد أحمد بن الصديق -رحمه الله تعالى (٤ / ٣٤٢ - ٣٤٣):
«أما بعد، فمن المعلوم أنه لا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله، ولا لازم إلا ما
أزمته دلائل الشرع وأصوله، وأن الله تبارك وتعالى لم ينزل في كتابه الحكيم، ولا
على لسان نبيه الكريم، ما يوجب اتباع أحد من الأمة مبین، أو يرشد إلى
انحصار الحق في مذهب معين بل وجه الخطاب إلى الناس عامة، حتى أمر
بالسؤال الجهلة والعامة ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ومن أجله
كثر في الأمة المجتهدون، والأئمة المجددون، خصوصاً في الصحابة
والتابعين....».

وقال: «ولهذا كان أشرف المذاهب وأفضلها، وأفضل المسالك
وأكملها مذهب العترة الطاهرة النبوية وأئمة أهل السنة والجماعة
الزيدية؛ لأنه أشدها اتباعاً للسنة والكتاب، وألزمها مراعاة الأدلة
وموافقة الصواب، وأقواها مأخذاً وأصحها دليلاً، وأعلاها مستنداً
وأحسنها توجيهاً وتعليلاً، كما حكم ذوو الاجتهاد والبصيرة والعقول
الراجحة والفكر المستنيرة، فإن شجرة هذا المذهب النفيس الجليل
أصلها ثابت بالكتاب والسنة، وفرعها في سماء البرهان والدليل، كما
يراه تمتع الطرف في جمال أصولها القويمة المنيعة، ويتحققه مقتطف
الأزهار من غصون مدوناتها الجميلة البديعة، العزيزة الوجود بين

مصنفات باقي المذاهب...».

وقال: «وأقرُّ بغزارة علوم آل البيت واعترف، إذ يرى فيه من الأحكام الصحيحة المستطابة، والاستنباطات العجيبة المستصابة، والآراء الموافقة لصَّريح السُّنة والقرآن، والاجتهادات المطابقة لصحيح الأدلة والبرهان، ما تقر به عيون أهل المحبة والإيمان، وتنقطع عند رؤيته ألسنة ذوي السَّخيمة والأطغان، مع ما حواه من قواعد علوم الأصول والدراية، وفوائد فنون المنقول والرواية، من تحقيق مسالك العلة وتدقيقها، وتصحيح مدارك الأدلة وتطبيقها...» إلخ.

٢- وقال العلامة الحنفي محمد زاهد الكوثريُّ (٤/ ٣٣٦-٣٤١) ما نصُّه: «فيذا سبرنا مسائله وقارناها بمسائل المذاهب المدونة لفقهاء الأمصار نجدها تتوافق في ثلاثة أرباعها تقريباً مع فتيا فقهاء العراق من أصحاب أبي حنيفة، والرُّبع الباقي يتوزع أثلاثاً بين أن يكون مما انفردوا به وبين أن يكون مما وافقهم عليه مالك أو الشافعي رضي الله عنهم، وتكون قوة الحججة في جانب الجمهور في مسائل الأفراد كما هو الحال فيما انفرد به كل من فقهاء الأمصار عما عليه الجمهور إلا فيما دقَّ مدركه ليكون المصيب هو الأغوص في المعاني وإن انفرد، وانفردهم بمسائل في المجموع على قلتها مقرون بموافقة بعض السَّلف».

٣- وقال العلامة مصطفى أبو سيف الحماسيُّ في تقرُّبه (٤/ ٣٣٤-٣٣٦):

«والحق أقول: ما كنتُ أظنُّ أبداً أنَّ يكونَ ببلاد اليمن الميمون هذا الطراز العالي من العلماء الذي يذكرنا بكبار الأئمة من هذه الأمة، تحقيق فائق، واعتدال في وزن الأدلة، ولسان عفيف عن أن ينال مخالفه بكلمة لا تناسب، وحرص شديد على أن يبرهن أنه في مذهبه ما أبعد عن المذاهب المعروفة التي أجمعت الأمة على أمّها شرح دين الله الذي ألزم عباده باتباعه...».

وقال: و«لم يكتف صاحب «الروض» العلامة الهمام شرف الدين الحسين بن أحمد السِّيَاحي اليمني بكل ما أبتأ بل تفضل بما أظنُّ أنه لاقى في سبيله الأهوال، فأبان مذاهب المخالفين بعد بيانه لما عليه إخوانه الزيدية مع ذكر الدليل لكل ما يورد من مذهب وهو معنى به أصبَحَ الكتاب روضاً لا لطائفة مخصوصة من الأمة بل لطوائف المسلمين عامة، فكما يحتاجه الزيدي في مذهبه يحتاجه الحنفي ويحتاجه المالكي ويحتاجه الشافعي ويحتاجه الحنبلي ويحتاجه من يجب أن يعرف غير ذلك من المذاهب التي ليست بمشهوره، ومن أجل هذا كان الكتاب روضاً بحق لقاصده...» إلخ.

٤- ولا تنس كلام العلامة الأصولي محمد أبو زهرة -رحمه الله تعالى- في المذهب الزيدي في كتابه «الإمام زيد» (ص ٢٢٦-٢٢٧) قال رحمه الله تعالى: «وقد أثر عن زيد فقه عظيم تلقاه الزيدية في كل

الأقاليم الإسلامية وفرعوا عليه وخرجوا، واختاروا من غير ما تلقوا، واجتهدوا ومزجوا ذلك كله بالمأثور عن فقه الإمام زيد - رضي الله عنه - وتكونت بذلك مجموعة فقهية، لا نظير لها إلا في المذاهب التي دونت وفتح فيها باب التّخريج، وباب الاجتهاد على أصول المذاهب، ولعله كان أوسع من سائر مذاهب الأمصار، لأنّ المذهب الأربعة لا يخرج المخرجون فيها عن مذهبهم الى مرتبة الاختيار من غيره، نعم؛ إنهم يقارنون بين المذاهب أحياناً كما نرى في «المغني» الحنبلي، وفي «المبسوط» الحنفي وفي «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» الذي ألفه ابن رشد من المالكية، و«المهذب» للشّيرازي من الشّافعية، ولكن هذه المقارنات إما أن ينتهي المؤلف إلى نصر المذهب الذي ينتمي إليه والدفاع عنه، كما نرى في اختيارات ابن تيمية إذ قد خرج من هذا النطاق...».

وقال: «أما المذهب الزيدي فإن الاختيار فيه كان كثيراً، وكان واسع الرّحاب، وقد كثر الاختيار حتى في القرون الأخيرة، وكان ذلك فضل في نمائه وتلاقيه مع فقه الآخرين».

ثانياً: العلاقة السُّلبية

فهي تتمثل في عدم النقل من كتبهم وذكر خلافهم والنص على آرائهم واجتهاداتهم... وإن نقل بعضهم ينقل على استحياء وبدون تحقيق أو تتبع كما يفعل مع المذاهب الأخرى، ودونك مثالا لتوضيح الأمر قال السيد عبدالرحمن بن محمد باعلوي في كتاب «بغية المسترشدين» (٤٧٦) ما نصه: «وهذا كما لو طلقت ثلاثاً ثم ثلاثاً ثم ثلاثاً وادعى أنه زيدي فاستفتى الزيدية فقالوا: تقع بالثلاث واحدة لأنه بكل ثلاث تقع واحدة، بل لو فرض أن الكل بمجلس واحد فتقع الثلاث أيضاً، ولا عبرة بقول الزيدية لخرقهم الإجماع الفعلي من البيونة الكبرى بالثلاث مطلقاً».

ومع جلالته إلا أنه لم يطلع على المسألة عند الزيدية فليست المسألة محل إجماع للزيدية ففيها خلاف بينهم، قال شيخنا العلامة الشهيد المحطوري: «من طلق زوجته ثلاثاً بكلمة واحدة فقد بان منهن، وحرمت عليه حتى تنكح زوجها غيره، وقد روي ذلك عن الإمام علي بن أبي طالب، وعلي بن الحسين، وزيد بن علي، ومحمد الباقر، ومحمد بن عمر بن علي، وجعفر بن محمد، وعبدالله بن الحسن أيضاً، ومحمد بن عبدالله بن الحسن، واختاره الإمام المؤيد بالله، ويحيى بن حمزة». «مختصر اختلاف العلماء» ٤١١ / ٢، و«المغني» (٨ / ٢٤٣)، وملحق «المدونة» لابن رشد (٩٧ / ٥)، ومختصر الطحاوي (ص ١٩٦)، نقلًا

عن دراسات حول مسند الإمام زيد (٣/ ٤٣٥).

ثانياً: لا يوجد مسألة فيها إجماع حقيقي، فالخلاف قديم ومستمر إلى يومنا هذا، وكتب الآثار طافحة بنقل الخلاف في المسألة، وإن كان الجمهور على وقوعه.

صحة نسبة بعض الأعمال والأقوال لأئمة الزيدية:

١- رسالة «إرشاد السامع في جواز أخذ أموال الشوافع»

ذَكَرَ الشَّيْخُ الأَكْوَعُ فِي «هجر العلم» (ص ١٠٧٩) هذا العنوان ونسبه إلى إسماعيل بن الإمام القاسم بن محمد المتوفى ١٠٨٧، وقال: «في الآثار التي تنسب إليه -أي إلى إسماعيل بن محمد- وذكر اسم الرسالة المذكورة.

ثم قال في الحاشية:

«أخبرني القاضي محمد بن يحيى الإرياني رئيس الاستئناف الأسبق، أن هذه الرسالة موجودة لدى الشيخ علي يحيى الجببي من ريمه كما أخبره بنفسه، والله أعلم.

وذكر الرسالة في عدة كتب من مؤلفاته منها: «المدخل إلى معرفة هجر العلم ومعاقله في اليمن» (ص ٨٨) وغيرها.

قلت: هذه وشاية مغرض وعمل بغيب، فحينما لم يجد المغرضون طريقاً يصح بها شق الصف بين المسلمين، يغالطوا تاريخاً لامعا آثاره بالإنصاف والتسامح، تمسكوا بقشة ضانين أنها تقسم ظهر البعير،

فنشروا عنوان الرسالة وتكلموا عنها وأذاعوها، حتى تأثر بهذه المقالة بعض إخواننا من أصحاب النيات الطيبة محسنين الظن بصحة قائلها ومنهم: الأخ عبدالفتاح قديش، في كتابه «الألفة» (ص ١٤٨)، لكن المتأمل لأول وهلة يجد أن هذا الفرع والاعتباط سراب يحسبه الظمان ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً.

وبيان هذا الزعم الموهوم يسير، حيث صدر الأكوع مؤلفات الإمام إسماعيل بقوله: «يُنسب» وهو شك في الموضوع وليس بقطع، فعلى من نشرها بأسلوب القطع أن يراجع نفسه.

ثانياً: بين الأكوع وبين الإمام إسماعيل بن القاسم أكثر من ثلاثة قرون ولا يعلم أحد نسبة هذه الرسالة إلى المذكور قبل الأكوع!!

ثالثاً: الخصومة بين الأكوع وبين الأئمة من الزيدية، لا تحفى وكفى بها عقبة - وعقبة كؤود- في التسليم لأي قول يقوله الأكوع عن الأئمة والعاملين معهم، ولن يقبل منه قول في الأئمة، ولو كان في ذاته قطعياً فيقبل من سواه لا منه.

رابعاً: لو كانت هذه الرسالة موجودة لما تأخر الأكوع ولا سواه في الوصول إليها، والنظر في طياتها، ونشرها أو نشر نصوص منها أو كلها، وخصوصاً أنها في ريمة في اليمن وليست في بلاد الوقواق، فريمة بينها وبين صنعاء ساعات محدودة، وفيها من الوهاية وأعوانهم ما يمكنهم الوصول إليها ولما هو أصعب منها، ولكن أئني لهم ذلك، وانظر ردّاً ضافياً على هذا الموضوع في «أعلام المؤلفين

الزيدية» للسيّد عبد السلام الوجيه (١ / ٢٦٥).

ب- نسب الأكوع إلى الإمام أحمد أنه هدم عدة مقابر لعلماء وصالحين الشافعية منهم: أحمد بن علوان، والسيّد أحمد بن موسى بن عجيل.

ونقول: إن صح ما نسبته الأكوع إلى الإمام أحمد بن الإمام يحيى حميد الدين من أنه هدمَ قبة أحمد ابن موسى بن العجيل في مدينة بيت الفقيه عام (١٣٤٨ هـ)، وحطم تابوت أحمد ابن علوان عام (١٣٧٢ هـ) فهذه نقطة سوداء في تاريخه.

لكن حيث لم نجد لهذا الزعم مصدرا عند غير الأكوع فالتوقف واسع وعدم التسليم بما قال أولى من قبوله، خصوصا وأنه صادر من الشيخ الأكوع رحمه الله تعالى.

وصلّى اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله كلما ذكره الذاكرون

وغفل عن ذكره الغافلون.

كتبه

الفقيه إلى مولاه الغني

محمد بن حسن بن حسن أبو الغيث الحسيني

عفى الله عنه وعن والديه

قاهرة المعز لدين الله الفاطمي

الدراسة

مُحَبِّبَاتُ الْكِتَابِ

| | |
|--|----|
| أولاً: العلاقة الإيجابية | ٨ |
| نماذج من التعايش والتآخي بين أبناء المذاهب: | ١٤ |
| الأولى: ثناء اتباع المذهب الشافعي على الزيدية وتدریس كتبهم وشرحها: | ١٥ |
| أمَّا الثانية: بعض من تحول من مذهب أهل السنة للمذهب الزيدي: | ٢٨ |
| الثالثة: نماذج من الأخذ والإجازات المتبادلة: | ٣٤ |
| تقاريف جلة وكوكبة من علماء الأمة للفقہ الزيدي: | ٣٨ |
| ثانياً: العلاقة السلبية | ٤٣ |
| صحة نسبة بعض الأعمال والأقوال لأئمة الزيدية: | ٤٤ |